

في ان صافير خمسين الحنفي الثوب ليس نصفها نصف نصير اثنتي عشرة في خمسين سابع المائة
للأبني اربعون باخذ الأربعة مائة والحنفي ستون باحد وهو نصفها ستة ومن
نصفها الأربعة خمسة ستون لها سبعة وعشرون والأبني اثنا عشر والحنفي سبعة و
اربعون ويحتمل ان يكون للأبني من سهم الحنفي سدس المائة ونحو ذلك نصير خمسة
في خمسة ثم ثلثه ونحو الستة مع المكر من خمسة الحنفي في المربع للأبني خمسة الأبني
سته ومن التي خمسة الحنفي خمسة ومن التي المائة شجلا اربعة عشر والأبني
اربعة وعشرون والحنفي سبعة والثوب وتعليق المبالغة الحنفي في احدى الأدم
من التي خمسة الخمس كالبنت ومن الكثر الستة لانه الزايد على خمسة
البنت لان للأبني ان يقول الزايد باعتبار فرض المذكور هو المصم الزايد
نصير خمسة في خمسة في خمسة في المربع للأبني من سهم الأبني اثني عشر في الأدم من التي
سهم الحنفي ومن التي خمسة ستون سبعة وعشرون والأبني ثمانية واربعون
والحنفي ثلثة وسبعون وعلى الطريق الثالث الأدم تدعى الخمس ستة والثنون من
مائة وثمانين ولها باليقين الستة والثنون والبنت تدعى الخمسين اثني
وسبعون ولها باليقين ثلث المائة بعد الستة وهو سدس وثلثا سدس
خمسون والحنفي تدعى التي الباقي بعد الستة وهو نصف ونصف تسع وهو
مائة ولا يقين الخمس ان اثنا عشر وسبعون فيقع الثمانية في ثمانه وعشرون
فالحنفي يتبعها اجمع وتقطي نصفها اربعة عشر والأبني تدعى منها ستة
فقطي لانه والبنت تدعى اثني عشر وعشرين يعطى اربعة عشر وهذا الطريق
نفسه على الاحتمال الأول خاصة وعلى القول الأدم تدعى الخمس والحنفي
تدعى خمسة اشباع والأبني خمسين ومخرج ذلك خمسة واربعون سها
للأبني خمس سبعة والثنون ثمانين ثمانية عشر والحنفي خمسة اشباع خمسة

والأبني

وعشرون فالجميع اثنا عشر وتكون السبعة وعلى الطريق الرابع نطلب ما لا
له نصف ونصف خمس سدس والسدس النصف ثلث نصير ثلثون خمسة ثلثه
في الجميع ثم المربعة المربع تبلغ مائة وثمانين ينقسم ثلثين اجناسا للأبني ثمانين
والثنون ستة والثنون والحنفي وينقسم ثلثين اسداسا للأبني خمسة عشر ثم
نقسم المائة الثلاثا للثنون خمسة وعشرون والحنفي ثلثون فتلك الأربعة والثنون
والبنت احدى وستون والحنفي ستة وثمانون لو بقدرت الخناق فساويها
في الميراث لساويهم في الاستحقاق ان لم نقل بعد الاصلح ولا القدر
يتم ان ينزلوا حالين ثمانية ذكورا واخرى اثنا عشر كما يفعل بالواحد وان ينزلوا
بعد الاحوال فللأبني اربعة احوال وثلثة ثمانية والأبني ستة عشر والخمسة
اثنا عشر والثنون اربعة احوال ثم جمع ما لديه الأحوال كلها فنقسم على احوالهم فاما
ضخ بالقسم فتوصلهم ان كانوا من جنس واحد فكل واحد منهم في الأحوال
فتمت على عدد الأحوال فالخارج بالقسم هو نصيبه فلو خلف بنتا وخنتين على
الأبني نصير ثلثة في خمسة ثم اثني عشر في الجميع شلح ثلثين للثنون حال المذكور
سته ورجال الأبنون ثلثة فلها نصفها ثمانية والحنفي احدى عشر مجموع
نصفها في غير المصلحة حال المذكور ثلثة ونصف عشر المصلحة حال الأبنون وعلى الثاني
ينزلوا وارثا لثلاثين آخرين فيقرضون كالثلاثين ذكورا وصغيرها اثني واربعة عشر
يكون للحنفي في حال ذكوريتهما اثني عشر وفي حال اثنيتهما عشرة والمكبر في حال
فرضها ذكورا خمسة عشر والأبني سبعة ونصف والفقير في حال فرضها ذكورا
خمس عشرة والمكبري سبعة ونصف والبنت في الفرض الأول ستة وفي الثانية
وفي الفرضين الأخرين سبعة ونصف فثالثا حلل وارث مخرج ما حصل له في الأحوال
ويجمعها فنقسمه بالبنت ستة وثلثة ارباع وذلك فيما حصل له في الأحوال

من جهة واحدة وان كانوا جميعهم